المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

كرداسة: سياسات الدولة تجاه الريف المصريّ وإعادة إنتاج المظلوميّة المحليّة

هاني عوّاد | نوفمبر ٢٠١٣

كرداسة: سياسات الدولة تجاه الريف المصريّ وإعادة إنتاج المظلوميّة المحليّة

سلسلة: تقييم حالة

هاني عوّاد | نوفمبر ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة ١

القرية على عتبة المدينة: من هنا وُلدت ذاكرة المحنة ٢

الدولة بوصفها ضيفًا: الحبكة القرويّة لواقعة كرداسة واتهام الغريب ١٠

سياسات العقاب الجماعي ضدّ الريف: كرداسة مثالًا ١٤

خاتمة ١٨

مقدمة

لم يكن لقرار الفضّ الدمويّ لاعتصاميّ رابعة العدويّة وميدان النهضة في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣ نتائج وخيمة على العمليّة السياسيّة في مصر فحسب، بل دلّت شواهد عديدة أيضًا على أنّ استخدام القبضة الأمنية المفرطة فتح إمكانيّة دخول البلاد في حالةٍ من الاضطرابات الأهليّة التي قد تأخذ طابعًا قبليًا أو جهويًا أو دينيًا متشددًا. فقد حصر موقع "ويكي ثورة" خلال شهرٍ واحدٍ من أحداث فضّ الاعتصامين وتوابعهما أكثر من ٢٩٥ واقعة اشتباك؛ تنوعت ما بين اشتباكات بين الأهالي، وأخرى مع الأمن والجيش، وهجمات مسلحة على المنشآت، وفض اعتصام بالقوة، واشتباكات طائفية، وعمليات اغتيال وقتل خارج إطار القانون.

وقد برزت في ذلك الوقت مذبحة قسم شرطة في بلدة كرداسة الواقعة جنوب محافظة الجيزة؛ إذ هاجم مجموعة من المسلحين الملثمين بالرصاص الحيّ والقذائف الصاروخية "الآر بي جي" ذلك القسم، وقتلوا ثلاثة عشر عنصرًا من ضُبّاط الشرطة، انتقامًا على ما يبدو من فضّ اعتصاميّ رابعة العدوية والنهضة اللذين كان عددٌ من سُكّان البلدة ونواحيها من بين ضحاياهما. لم تكن هذه الحادثة هي الوحيدة في مصر؛ فقد حصر موقع "ويكي ثورة" ٦٨ حادثًا مشابهًا في مختلف المحافظات انتقم فيها الأهالي من مؤسسات الدولة بسبب سقوط ضحايا لهم برصاص الأمن. ولكنّ دموية هذه الواقعة والتوظيف الإعلامي الذي تبعها هو ميّزها، مما أدى إلى فرض شكلٍ من العقاب الجماعي على أهل القرية.

تحاول هذه الورقة دراسة الأسباب التي ميّزت كرداسة عن غيرها من البلدات والمدن الصغيرة المصريّة التي كانت حتى فترة قريبة – نسبيًا – عبارة عن قرى؛ محاولة قراءة الخلفية الاجتماعيّة والتاريخيّة للتضامن

الأهلي فيها ومظاهره وتجلياته قبل الانقلاب العسكري في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ وبعده، ثمّ اتخاذها نموذجًا لدراسة سياسة القوى الأمنية المصريّة في التعامل مع الريف المصري[١].

القرية على عتبة المدينة: من هنا وُلدت ذاكرة المحنة

تقع كرداسة غربيّ محافظة الجيزة، وهي من أقدم قراها وأكبرها. ومنذ أواخر العهد الملكي كانت مركزًا ريفيًا يتمتع بأنشطةٍ اقتصاديّةٍ متنوعة إضافةً إلى الزراعة. وقد تميزت، إلى جانب عددٍ من القرى مثل ناهيا واطفيح وإمبابة، بأنها تشكّل ظهيرًا قرويًا مجاورًا للمراكز المدينيّة المتروبولية في القاهرة الكبرى، والتي أصبحت لاحقًا بسبب ارتفاع وتائر عملية التمدين مراكز إدارية لمجموعة من القرى التي نمت حولها، وبما يمكن وصفه بقرى المركز التي هي في حقيقتها بلدات أو مدن صغيرة.

تتميّز المراكز الريفيّة القريبة من المدن (الصعيد القريب) – ومنها كرداسة – بأنّها الأكثر تأثرًا ومشاركة في الحراك الاجتماعي والثقافي والسياسي الدائر في العاصمة مقارنةً بقرى الصعيد البعيدة. ويعود ذلك إلى قربها الجغرافي من القاهرة وتشابكها الاقتصادي معها منذ مطلع القرن العشرين. وقد تجلى هذا التشابك في تأسيس أهالي كرادسة ورشًا ومشاغل عائلية لحياكة النسيج وبيعه منذ مطلع القرن العشرين، مما رفع مستوى التمدرس، وأتاح للأبناء أن يحظوا بفرصٍ تعليميّة في الكليّات والجامعات، ومن ثم، أن يحجزوا لأنفسهم مواقع في الطبقة الوسطى الصاعدة، ثم أن يفتتحوا في وقتٍ مبكّر قبل مجيء الناصريّة مؤسساتٍ تعليميّة

[١] يعتمد القسمان الثاني والثالث من هذه المقالة على مجموعة من الشهادات التي قمنا بإجرائها عبر البريد الإلكترونيّ أو الهاتف. وباستثناء الأستاذ سيد نزيلي، رفض جميع شهود العيان الكشف عن أسمائهم بسبب الظروف الأمنيّة التي تمرّ بها مصر، وقد ساهم هؤلاء بإرشادي إلى روابط الفيديو على شبكة الإنترنت التي وثّقت بالتفصيل ما حدث.

أتقدّم بالشكر الجزيل إلى صديقي الأستاذ محمّد عبّاس، عضو ائتلاف شباب الثورة سابقًا؛ فمن خلال اتصالاته تمكنت من التواصّل مع أهالي مدينة كرداسة.

وثقافيّة وسياسيّة؛ من المدارس إلى مقارّ الأحزاب السياسية مثل الوفد والإخوان المسلمين، على الرغم من بقائهم في القرية[٢].

هذه السلسلة القرويّة التي توسّطت المدينة والصعيد وحظيت بفرصٍ اقتصاديّةٍ مستقلّة نسبيًا عن الدولة في العهد الملكي بعد أن عاشت على فائض اقتصاد المراكز المدينيّة، أصبحت "مدنًا صغيرة" تندمج رويدًا رويدًا في المناطق المتروبولية وتحافظ في الآن نفسه على قيم التضامن الاجتماعي الريفية[٣]. هذه القرى هي التي خرّجت "الجيل الأيديولوجيّ الأوّل" من شباب الجماعات الإسلاميّة[٤] وعلى رأسها ما عُرف إعلاميًا

---

[٢] وذلك على خلاف شرائح الطبقة الوسطى في القرى البعيدة في الصعيد الذين اضطروا للهجرة إلى المدينة للإفلات من هيمنة كبار الملّاك في العهد الملكي، كما يقول علي الدين هلال. هؤلاء تذوّتوا قبل غيرهم وابتدأوا حياةً جديدة في المدينة. انظر: علي الدين هلال، **السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢** (القاهرة: نهضة الشرق، ١٩٧٧)، ص ٢٤٠. والفرق بين هذا النوع من القرى الذي ذكره هلال، والقرى الشبيهة بكرداسة، هو أنَّ الأخيرة استقلت بأنشطتها الاقتصاديّة عن الدولة، في حين أنَّه كان لا بدَّ للقرى البعيدة من التزلّف للسلطة والتحالف معها لنيل مواقع اقتصاديّة أفضل كما بيّن ذلك أحمد زايد في دراسته لقريتين مصريتين. أحمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصريّ: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة** (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٨)، ص ٣٣٨-٣٣٩. كان ذلك قبل سنوات عديدة من صدور كتاب ناثان براون والذي توصّل إلى النتائج نفسها تقريبًا عندما تناول قرية "بهوت" في محافظة الدقهلية، انظر:

Nathan J. Brown, *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle against the State* (New Haven: Yale University Press, 1990), pp.107-108.

[٣] حول طبيعة "المدينة الصغيرة" أو "القرية الحضريّة" راجع: سليم تماري، "الثقافة القامعة للمدن الصغيرة: من مدام بوفاري إلى حسن البنا"، في: سليم تماري، **الجبل ضدّ البحر** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، ٢٠٠٥)، ص ٣٩-٤٠.

[٤] على سبيل المثال، بزغ نجم القيادي في جماعة الإخوان المسلمين محمد بشندي والأمين العام السابق للجماعة محمود غزلان من كرداسة، بينما بزغ من قرية ناهيا المجاورة لها عصام العريان والقياديان في الجهاد الإسلامي طارق الزمر وعبود الزمر. وقد أشار الباحث المصريّ المختص بالحركات الإسلاميّة حسام تمام إلى أهميّة "تنظيم ١٩٦٥"؛ إذ كان نشوء هذا التنظيم يعني ميلاد المرحلة الأيديولوجيّة لجماعة الإخوان المسلمين. راجع: حسام تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٣٩.

باسم "تنظيم ١٩٦٥" الذي ترأسه سيّد قطب[٥].

وهؤلاء الشباب هم الذين وجدوا أنفسهم لاحقًا في صراعٍ أيديولوجيّ مع النظام الناصريّ؛ ففي حين ترعرعت في مراكز المدن وبين صفوف الطلبة وموظفي شركات الدولة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي الحركات اليساريّة والناصريّة[٦]، كان الشباب الإسلاميّ ينشأ بين الورش والمشروعات العائلية أو شبه العائليّة في القرى المتاخمة للمدن والمتصلة بها. وقد عمدت الدولة العسكرية الفتية بقيادة جمال عبد الناصر إلى استهداف هذه القرى بوصفها منابع للإسلام السياسي. من هنا، ومن أقبية السجون أيضًا، انطلق "فكر المحنة" الذي سوف يهيّمن على جماعة الإخوان المسلمين حتى اليوم[٧].

في هذا السياق وُلدت ما تسميه أدبيات جماعة الإخوان المسلمين قصّة "مأساة كرداسة"، التي تناقلتها أجيال شباب الإخوان بوصفها واحدة من القصص التي تتجسّد فيها عناصر المظلوميّة. تبدأ القصة بمداهمة

---

[٥] وهو ما يشير إليه من وثّقوا قصة "تنظيم ١٩٦٥" من الإخوان المسلمين؛ إذ يقول أحمد عبد المجيد إنّ أغلب شباب التنظيم هم "الإخوان الشبان في مناطق مختلفة كان معظمها في محافظة القاهرة والجيزة والدقهلية"، والمقصود بالطبع هي قرى هذه المحافظات. راجع: أحمد عبد المجيد، **الإخوان وعبد الناصر القصة الكاملة لتنظيم ١٩٦٥** (القاهرة: كتاب المختار، ط٣، ٢٠٠٦) على الرابط:

http://goo.gl/fGSScD

وتتطابق شهادة عبد المجيد مع شهادة محمد الصروي الذي قال: "وها أنت ترى الانتشار الأساسي للإخوان في القاهرة والجيزة والدقهلية وعددًا محدودًا في الإسكندرية وباقي المحافظات الأخرى". راجع: محمد الصروي، **الإخوان المسلمون: محنة ١٩٦٥ – الزلزال والصحوة** (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٤). متوفّر على الرابط:

http://goo.gl/zV2L1G

[٦] انظر: محمد حافظ دياب، **انتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، الفصلان الأول والثاني.

[٧] نستطيع مثلًا أن نتتبع أسماء القرى التي وردت في كتاب جابر رزق وفي كتب أخرى سجّلت وقائع ملاحقة تنظيم الجماعة واستئصاله على يدِ النظام الناصري، وهي تشترك بالعناصر نفسها التي أوردناها أعلاه. وهذه القرى (التي أصبح بعضها مراكز مدنيّة كبيرة) هي: ميت الغمر القريبة من مدينة الدقهلية، وقريتا كفر شكر والزوامل القريبتان من القاهرة، وقرية منيه شنتنا عياش (والمعروفة اختصارًا: عيّاش) والملاصقة للمحلّة الكبرى، والبيضا القريبة من مدينة المنصورة. وعلى خلاف كرداسة، كما سيتضح لاحقًا، لم يتناقل أهالي المدينة قصةً محليّةً وبقيت أسماء القرى مدفونةً في تراث جماعة الإخوان.

عناصر المخابرات الحربيّة عام ١٩٦٥ بشكلٍ سريّ وبملابس مدنيّة بيت الشاب سيد نزيلي، والذي ينتمي إلى الجماعة، وتنتهي بحصارٍ وتنكيلٍ لأغلب الأهالي بمن فيهم عمدة القرية.

يبدأ جابر رزق – وهو راوي القصّة ومخلّدها – معرّفًا بنفسه؛ فهو "أحد أبناء قرية كرداسة ... ومن أشبال الإخوان المسلمين في الخمسينيات، وأحد أعضاء تنظيم سنة ١٩٦٥". ومن أجل توثيق الحكاية، سعى لجمع شهادات عددٍ من أهالي القرية شهدوا القصة أو كانوا من ضحاياها.

كان ذلك – والحديث لجابر رزق – عند غروب الشمس يوم ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٥، حين داهم ثمانية رجال مفتولي العضلات منزل سيد نزيلي التي جاءت الشرطة العسكرية للقبض عليه مع شباب آخرين في القرية لأنه ضمن التنظيم الذي اكتشف في آب/ أغسطس ١٩٦٥، بعد أن كانت عمليات القبض على الإخوان المسلمين قد بدأت أواخر تموز/ يوليو ١٩٦٥ أي قبل أن يُكتشف أي تنظيم للإخوان. وعندما لم يجدوه، أخذوا كلًا من أخيه وزوجته التي لم يمضِ على زفافهما تسعة أيام كرهائن.

لم يعرف المختطفان هويّة الرجال الثمانيّة، كما لم يعرف ذلك أهالي القرية الذين هبّوا لتخليصهم واشتبكوا مع الخاطفين وضربوهم بالطوب والحجارة، إلّا حين عاين شاويش القرية أحد الخاطفين الذي أغشي عليه وعرفه من بطاقته العسكرية، فصاح: "خربت يا كرداسة ... مصيبة وحلت عليكم يا أهل كرداسة. إنّ هؤلاء الرجال ليسوا لصوصًا، إنهم من رجال الشرطة العسكرية".

وعلى مدار ثلاثة أيام استباحت قوّات الأمن كرداسة في عمليةٍ استعراضية حضرها – على حدِّ وصفِ جابر رزق – وزير الداخلية آنذاك عبد العظيم فهمي، والفريق علي جمال الدين رئيس غرفة عمليات الجيش، وشمس بدران وزير الحربيّة، ومحافظ الجيزة ومدير الأمن ومأمور المركز. وحوصرت القرية من جميع الجهات وانتشرت المصفحات والدبابات والسيارات في شوارعها وأعلنت حالة فرض التجوّل. فتشت قوّات الأمن جميع منازل القرية وحطموا كل شيء يمكن تحطيمه، ونهبوا كل ما وصلت إليه أيديهم، وأفسدوا كل شيء داخل البيوت.

بدأت عمليات القبض على عمدة القرية وعائلته، وهي من أكبر عائلات القرية، ومشايخ القرية و"الخفر" وشيخ "الخفر"، ورُبطوا جميعًا بحبال و"ساقوهم كالبهائم"، و"النساء في قمصان النوم نصف عرايا يولولن

والأطفال يصرخون والرجال في ذهول". سيقوا جميعًا إلى المدرسة الإعدادية التي اتخذتها الشرطة العسكرية مقرًا لقيادتها لأنها تقع في وسط القرية وحولتها إلى ساحة تعذيب رهيبة.

وبعد هذا الاستعراض الرهيب أُخرج المعتقلون في عربات مصفحة من قرية كرداسة إلى السجن الحربي حيث "أقيمت أفظع مذبحة بشرية لخيرة شباب مصر ورجالها والتي لم يحدث لها مثيل في تاريخ الشعب المصري إلا في عهد الرومان أيام الاضطهاد الديني لمسيحيي مصر".

عاشت كرداسة ما يقرب من ثلاثة أشهر يسيطر عليها الإرهاب وأغلقت المساجد ومنع الأذان وعطلت الصلاة داخل المساجد، وفُرضت الحراسة على كل شارع وكل حارة "حتى نفد الماء والطعام ... وجاعت البهائم وعطشت وجفَّ لبن الأمهات ومات الأطفال الرضع"[٨].

من السهل ملاحظة حجم المبالغات في ثنايا القصة كما رواها جابر رزق، وإن كان من الصعب إثبات هذه المبالغة عمليًا، فأبناء القرية الذين نقلوا هذه القصة عن آبائهم أكدوا الحكاية وثبّتوها[٩]. ومن الناحية المنهجيّة في معالجة القصص المستعادة، تعتبر المبالغة آليّة من آليات المُعاد Retour الاجتماعي– السيكولوجي (بفهمٍ موسّع للمصطلح الفرويدي) لأحداث مؤثرّة يتحكّم فيها التأويل والزيادات والإضافات بالضرورة. ومن هذا القبيل مبالغات قصص موت الأطفال الرضّع وجفاف لبن الأمّهات؛ وهي صورٌ خاضعة برمّتها لآلية "المُعاد".

ولكنّ النواة الصحيحة التي يمكن استخلاصها بعد النقد الداخلي والخارجي للقصة وتحريرها من آثار آلية المُعاد هو أنَّ حملةً أمنيّةً بالفعل استهدفت كرداسة – كما استهدفت غيرها – في إطار السياسة الأمنية التي

---

[٨] يمكن العودة إلى القصّة بتفاصيلها في: جابر رزق، **مذابح الإخوان في سجون ناصر**(القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٦). وقد نشر الجزء الأول من هذا الكتاب عام ١٩٧٦، وأرجأ جابر رزق نشر الجزء الثاني إلى عام ١٩٨٦، إذ يقول: "وما كنت أستطيع أن أنشر الجزء الثاني قبل مضي هذه السنوات العشر بسبب بقاء اثنين من كبار الجلادين على رأس اعتى أجهزة الأمن في تلك الحقبة السوداء من الحكم الدكتاتوري الناصري".

[٩] وقد تحدثنا عبر الهاتف مع الأستاذ أحمد نزيلي، ابن سيد نزيلي، الذي أكّد الواقعة، ولكنّه لم يستبعد المبالغة في أسلوب الكتابة، فقد كان جابر رزق كاتبًا قصصيًا.

انتهجها النظام الناصريّ في ملاحقة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وقمعهم في عام ١٩٦٥، ولكن من الصعب التثبت من اكتراث رموز النظام وأركانه بمعاينة القرية بأنفسهم.

ولكن، كلّ ذلك لا يعد مهمًّا؛ فالمهم هو أنّ أهالي كرداسة ظلّوا يتناقلون قصة المأساة حتى أصبحت ذاكرةً محليّةً صغيرة بالنسبة إلى القرية عززتها قيم الترابط العائلية في مجتمعٍ ريفيّ، وهو ما أدى لاحقًا إلى انتشار ادعاءاتٍ باستثناء أهالي القرية من التوظيف في الدولة أو الجيش، وهو ما يستحيل إثباته طوال العقود الخمسة التاليّة. كما أنّ ادّعاء التهميش نفاه إشراف الدولة في عهد عبد الناصر على إقامة منطقةٍ صناعيّة في منطقة أبو رواش؛ وهي منطقة شبه صحراويّة تابعة لكرداسة، والتي استمرّ العمل في بعضها حتى نهاية الثمانينيات، كما أنَّ وضع كرداسة ظلَّ على أيِّ حال أفضل من وضع مراكز قرويّة إلى جانبها، وأفضل بكثير من العشوائيّة المليونيّة في بولاق الدكرور[١٠].

بشكلٍ عام، ومنذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، أدى تغيّر وظيفة الدولة بانسحابها من المجال الريفي المصري إلى إنتاج طبقة وسطى ريفيّة غير مرتبطة بشكلٍ مباشر بالدولة وهي التي شكّلت عماد تنظيم الإخوان المسلمين في الريف، والذي قام ببناء شبكات اجتماعيّة خيريّة ودعويّة واسعة منحته مؤهّلات تمثيل النّاس، أو بتعبير ماكس فيبر أصبح من خلالها "جماعة المكانة" Status group[١١]؛ أي نخبة موازية لنخبة نظام الرئيس السابق حسني مبارك استطاعت انتزاع احترام النّاس. وفي أغلبية قرى الريف المصري، وُجدت نخبتان؛ الأولى أفرزتها بيروقراطيّة الدولة وشبكات الإدارة المحليّة، والثانية أفرزتها الأنشطة الاقتصاديّة الخاصة بالإسلاميين. وقد تراوحت العلاقة بينهما بين التكامل والتنافس؛ إذ كان النظام السابق من جهة ينظر بأهميّة إلى النخبة الريفية الإسلاميّة التي ساعدت على سدّ الفجوة التي خلّفها ضعف الدولة

---

[١٠] مع الإشارة إلى أنَّ بولاق الدكرور فقدت طابعها الريفيّ بسبب الهجرة وتحوّلها إلى حزام فقر. وبشأن تأثيرات النيوليبراليّة على بولاق الدكرور والعلاقة بين السلطة والنّاس هناك التي تأخذ شكلًا مختلفًا على الصعد كافة بسبب انحلال الروابط الريفيّة، انظر:

Salwa Ismail, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State* (Minneapolis: University of Minnesota, 2006).

[١١] Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, Guenther Roth and Claus Wittich (eds.) vol. 1 (London: University of California Press, 1978), p. 306.

من خلال الشبكات الاجتماعيّة والصحيّة والعمل الخيري، ومن جهةٍ أخرى كان متخوّفًا من الدور الثقافي والطموح السياسي لدى هذه الشبكات، ومن ثمّ، فإنه كان صارمًا إزاء علاقاتها العابرة للمحافظات والمتصلة بالمدن المركزيّة، وطغى التنافس والصدام بينهما في المواسم الانتخابيّة في العقد الأخير من عهد مبارك.

خصوصيّة كرداسة تتبع من أنَّ الذاكرة المحليّة للقرية[١٢] – المتمثلة بالمأساة – أدت دورًا أساسيًا في تكوين نخبة محددة فاعلة هي النخبة الإسلاميّة، على الرغم من انتعاشها في عهد مبارك حين أصبحت مقصدًا للسيّاح الأجانب لشراء مصنوعات النسيج من أثواب وسجّاد وغيره، وسوف يكون لذلك أثر مهم في الصراع بين الإخوان المسلمين ونظام مبارك في المواسم الانتخابيّة منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠١٠؛ إذ أصرّ جهاز أمن الدولة في القرى القريبة على تزوير نتائج كل دورة انتخابيّة بشكلٍ فاضح. وعلى الرغم من أنّ نظام مبارك عام ٢٠٠٥ سمح بهامشٍ برلمانيّ للإخوان المسلمين في بعض الأرياف كما هو معروف، فإنّ ريف الجيزة ومن ضمنها كرداسة كان محرومًا من ذلك، وهو ثمن كان لا بدّ من أن تدفعه الحواضر الريفيّة المحيطة بالعاصمة المصريّة[١٣].

بقيت الأمور كذلك إلى أن اندلعت ثورة ٢٥ يناير؛ ففي جمعة الغضب (٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، اندلعت مظاهرات حاشدة هي الأولى من نوعها في كرداسة، ولم تتوانَ عناصر الشرطة عن إطلاق النيران على الثوّار فتم قتل شابين، وعلى إثر ذلك اقتحم الأهالي قسم الشرطة في وسط البلدة وهدموه بعد أن طردوا منه عناصر الأمن الذين لن يعودوا إلى القرية إلا بعد ثمانية أشهر بعد توسّط شخصيّات من القرية على رأسهم محمد نصر الغزلاني[١٤].

---

[١٢] والتي تحوّلت لاحقًا إلى مدينةٍ صغيرة تضم مئات الآلاف من السكّان.

[١٣] راجع بشأن ذلك دراسة الباحث المصري الراحل سامر سليمان، **المشاركة السياسية في الانتخابات النيابيّة ٢٠٠٥: العوائق والمتطلبات** (القاهرة: الجمعيّة المصريّة للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ٢٠٠٧)، على الرابط:

http://www.mosharka.org/index.php?newsid=172

[١٤] انظر خبر الإفراج عن محمد الغزلاني في: "الداخلية تفرج عن ١٠ سجناء بقواعد الإفراج الشرطي"، بوّابة الأهرام، (٢٠١١/٣/٥):

http://gate.ahram.org.eg/News/46277.aspx

أدارت ما أُطلق عليها في تلك الفترة اللجان الشعبيّة مدينة كرداسة لفترة طويلة أثناء حكم المجلس العسكريّ، وقادتها شخصيّات من كبار العائلات هناك والتي تنتمي إلى جماعات إسلاميّة مثل الشيخ مهدي الغزلاني من الإخوان المسلمين والدكتور محمد نصر الغزلاني وهو من تنظيم الجهاد الإسلامي سابقًا. وتوسطت هذه القيادات المحليّة لعقد لقاء تصالحيّ بين أهالي الشهداء والشرطة لتسمح بعودة الأخيرة بعد أن تمّ التعهّد بمحاسبة المسؤولين وهو ما لم يحدث مطلقًا[١٥]. واعترفت وزارة الداخليّة بقيادة اللجنة الشعبيّة رسميًا بعد أن ساهمت الأخيرة بإعادة بناء المقرّ، فطبعت لهم بطاقات تعريف (كارنيهات)، وهي تعبيرٌ عن الاعتراف بهم كشخصيات ممثلة للمدينة. وعلى مدار السنة التاليّة اتسمت العلاقة بين اللجنة الشعبية وضباط الداخليّة بالتعاون التامّ كما يوثّق ذلك أحد أبناء كرداسة[١٦].

كلّ ذلك حصل قبل انعقاد الانتخابات الرئاسيّة، إذ حصل محمّد مرسي ممثل جماعة الإخوان المسلمين في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية على أصوات في مركز كرداسة تساوي ما حصل عليه بقية مرشّحي الرئاسة مجتمعين. ويضم المركز بالإضافة إلى المدينة مجموعة من القرى والمدن الصغيرة حولها. ولكنَّ الأرقام المفصّلة للجولة الثانيّة في المدينة وحدها أظهرت حصول مرشّح الإخوان المسلمين على ما يفوق نسبة ٩٠% من الأصوات مكتسحًا بذلك منافسه الفريق أحمد شفيق ممثل النظام السابق[١٧].

سوف تغيب كرداسة عن المشهد الإعلامي حتى الانقلاب العسكري في ٣ تموز/ يوليو وفضّ اعتصاميّ رابعة العدويّة وميدان النهضة في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣ حين تمَّ اقتحام مركز الشرطة في المدينة وأعدم

---

[١٥] راجع تقرير قناة ON TV المصريّة حول القصّة، والذي أذيع في ٢٠١١/٧/١٦:

http://www.youtube.com/watch?v=wfET0yu4d_0

[١٦] أحمد الشامي، "أحمد الشامي يكتب: كرداسة ... بين خلفيات المجزرة والجناة الحقيقيين"، موقع الحصاد الإلكترونيّ، (٢٠١٣/٨/٢١)، انظر:

http://www.elhasad.com/2013/08/blog-post_5884.html

وراجع **مقطع** الفيديو الذي يوثّق إعادة افتتاح قسم شرطة كرداسة بعد ثمانية **أشهر**، **موقع يوتيوب**، (٢٠١١/٩/٢٧):

http://www.youtube.com/watch?v=HhRy_qxiIbs

[١٧] للاطلاع على الأرقام التفصيلية، انظر موقع لجنة انتخابات الرئاسة:

http://presidential2012.elections.eg/index.php/round2-results

مَن بداخله بطريقة دموية، لتعود الدولة بعد حواليّ الشهر منتقمة وكأنَّما تقرر للمأساة أن تعاد كتابتها من جديد.

الدولة بوصفها ضيفًا: الحبكة القرويّة لواقعة كرداسة واتهام الغريب

لم تكن مدينة كرداسة هي الوحيدة التي شهدت اشتباكاتٍ دمويّة، فقد ذكرنا سابقًا أنّ البلاد شهدت عقب فضِّ اعتصاميّ رابعة والنهضة بوادر احترابٍ أهليّ بحسب منظمات حقوقية مصريّة، وقد شمل هذا العنف المنفلت ٦٨ اشتباكًا، بعضها يتطابق إلى درجة كبيرة مع ما حدث في كرداسة. ولكن ما ميّز المدينة هو أنّ الاشتباك فيها كان دمويًا، بالإضافة إلى أنَّ المدينة صُنّفت من قبل أهلها ومن السلطات على أنّها معقلٌ للإخوان المسلمين.

ونستطيع أن نلحظَ بحسب ما استطاع موقع "ويكي ثورة" حصره وتوثيقه، أنه في يوم فضّ الاعتصامين الشهيرين، وهو اليوم نفسه الذي تمّ فيه اقتحام قسم كرداسة، حصلت في مراكز قروية في الصعيد المصريّ قصص مشابهة؛ ففي مدينة طامية في محافظة الفيّوم، قُتل ستة أفراد من عناصر الشرطة مقابل أربعة مدنيين في اشتباكٍ في محيط قسم شرطة المدينة، وفي مراكز أبو قرقاص وسماط ومغاغا وملوي في محافظة المنيا حصلت اشتباكاتٍ عنيفة في محيط مقارّ الشرطة قُتل فيها العديد من رجال الشرطة بالإضافة إلى مدنيين. وتشترك جميع هذه القرى بطابعها العشائري وتأييدها لجماعة الإخوان المسلمين كما أظهرت ذلك نتائج الانتخابات المتتالية[١٨].

في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ أعلن الفريق أوّل عبد الفتّاح السيسي في خطابه الشهير عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي؛ فخرجت مظاهرات حاشدة اتجهت إلى قسم الشرطة وسط كرداسة. وعلى الرغم من محاولات

[١٨] لمراجعة التوثيق الذي قام به موقع "ويكي ثورة"، انظر: http://wikithawra.wordpress.com/

الشخصيّات المحليّة مثل عبد السلام بشندي القيادي في حزب الحريّة والعدالة الوساطة بالطلب من عناصر الشرطة مغادرة مقرّ المركز بأسلحتهم، فإنّ تلك المحاولات باءت بالفشل. واستمرّ التظاهر في اليوم التالي، واندلعت اشتباكات بعد أن أرسلت وزارة الداخلية ١٤ مركبة أمن مركزيّ، وأربع مدرّعات. وقد تعمّدت قوّات الأمن بحسب شهود عيان إهانة أهالي المدينة، وكانت تذيع عبر مكبرات الصوت عبارات مثل: "يا بلد مفيهاش رجّالة". وبانتهاء هذا اليوم كان سبعة من متظاهري كرداسة قد قُتلوا برصاص الأمن؛ اثنان منهم من كرداسة واثنان من بني مجدول وثلاثة من ناهيا.

استيقظ أهالي كرداسة في يوم فضّ الاعتصامين على أصوات صراخ واستغاثة، فكلّ شارع وحارة تقريبًا كان شخص منها يعتصم في ميدان النهضة الذي لا يبتعد سوى خمس عشرة دقيقة بواسطة السيّارة. ويصف شاهد عيّان ذعر النّاس وتحرّكهم بشكلٍ عشوائيّ: لقد التحق جزء من أهالي المدينة بالاعتصام البديل في ميدان مصطفى محمود الذي كانت جماعة الإخوان المسلمين قد حاولت تنفيذه بعد فضّ الاعتصامين. ولكنَّ الأغلبيّة قررت أن تتظاهر وتشتبك مع قوّات الشرطة أمام مقرّها، حيث سقط خمسة مدنيين خلال خمس ساعات، صاحبها حالة من التشفّي والاحتفال من قبل عناصر الشرطة.

خلال الساعات التالية نشبت معركة؛ إذ هاجم عشرات الملثمين مدججين بالأسلحة الناريّة والقذائف الصاروخية "الآر بي جي" مركز قسم كرداسة. وفي نهاية اليوم، كان أغلب عناصر الشرطة قد لقوا حتفهم بطريقةٍ دمويّة، ونقلت وسائل الإعلام صور آليات الأمن المركزي ومدّرعاته مدمّرة ومحترقة. وبينما اتهمت وسائل الإعلام المصريّة قيادات من جماعة الإخوان المسلمين بالتخطيط لها، دلّت الشهادات التي قمنا بإجرائها في شكل مقابلات هاتفية مدققة أو تلك التي كتبها موثّقون على مدوّناتهم الشخصيّة على الإنترنت بأنّ الأهالي حاولوا مساعدة عناصر الشرطة، وبأنّ من قام بالقتل هم ملثمون مجهولو الهويّة، بينما أشارت بعض الشهادات إلى أهالي منطقة أبو رواش شبه الصحراويّة "المعروفين بالأخذ بالثأر والقصاص باليد".

هذه قصّة المجزرة التي تبرأ أهالي كرداسة منها بعد أن تحوّلت إلى قضيّة رأيٍ عام. ويمكن تلخيص عناصر القصة كما أوردناها من شهاداتٍ أجريناها بأنفسنا أو قرأناها من مدوّنات: (١) سقوط عشرات الضحايا في اشتباكاتٍ داخل المدينة وفي اعتصام ميدان النهضة في الجيزة، (٢) تبعها ردّة فعل عنيفة تجاه قوّات الأمن في مقرّ شرطة المدينة، (٣) وانتهت بتبرؤ الأهالي من القصة واتهام عناصر إما "مجهولة" أو من "قرية ما" تربطها علاقة سلبيّة بأهالي مدينة كرداسة، أو حتى اتهام وزارة الداخليّة في بعض الأحيان بأنّها هي من

كانت وراء تصفية عناصرها. ومن الصعب الحصول على رواية من أهالي القريّة تعترف علانيّةً بوقوف إحدى عائلات المدينة وراء المجزرة، على الرغم من أنّ السيناريو الأخير قد يكون الأكثر منطقيّة.

تربط علاقة سلبيّة بين أهالي مدينة كرداسة وأهالي منطقة أبو رواش. والأخيرة كما أسلفنا، هي منطقة شبه صحراويّة تقع إلى جانب كرداسة أقامت فيها الدولة منطقةً صناعيّةً في عهد عبد الناصر، ثمَّ ما لبثت أن توسّعت بفضل المشروعات الصناعيّة الصغيرة. بالنسبة إلى أهالي كرداسة، فإنّهم إجمالًا لا يصاهرون أهالي تلك المنطقة، ولا نعرف يقينًا السبب وراء انتشار صور نمطية سلبيّة تجاه أبنائها، فهناك مروّجو مخدّرات وبلطجيّة ومخبرون في منطقة أبو رواش كما يُشاعُ في كرداسة. هنا في الصعيد المتحضّر، ما زال السكّان ينظرون إلى أهالي المناطق المجاورة بأنّهم "غرباء"، مثلهم مثل عناصر الشرطة القادمين من مناطق بعيدة. ولكن ربما يكون السبب وراء الحساسيّة العائلة نسبيًا هو أنّ المنطقة الصناعيّة تشكّل قصةً نقيضة للذاكرة المحليّة؛ فعلى بعد مئات الأمتار من "ذاكرة المحنة"، تُوجد أبو رواش حيث تنتفي أغلب عناصر المظلوميّة وتمارس الدولة دورًا إيجابيًا في تشجيع الاستثمار ورعاية أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسّطة، وهو على العكس تمامًا من قصص النجاح في كرداسة التي تُخيّلت كقصصِ نجاحٍ فردية سارت رغم أنف الدولة[١٩].

كما أنّ الرواية التي نُسجت عن حادثة كرداسة ووقائعها والتكهنات حول الفاعلين لا تخرج عن سياق الحبكة القرويّة؛ فقد كان التعامل مع قوّات الشرطة – من خلال مختلف الشهادات التي جمعت – كما يلي:

---

[١٩] يعكس ذلك نظرة كرداسة إلى أبو رواش ولا تعكس نظرة أهالي أبو رواش إلى أنفسهم، كما أنّها لم تنعكس – كما نلاحظ – على التوجّهات الانتخابيّة لأهالي أبو رواش حيث حصل محمد مرسي على نسبة ٩٠% هناك في جولة الإعادة، على الرغم من أنَّ مرشّح النظام السابق أحمد شفيق زار القرية دون سواها، وذلك في ما يبدو في إطار إستراتيجيته الدعائية التي ركّزت على "عجلة الإنتاج". راجع: الموقع الرسمي لمؤيّدي أحمد شفيق، "شفيق يلتقي بقادة قبائل أبو رواش"، (٢٠١٢/٣/٢٦):

http://masralaan-ahmedshafik.com/?p=2320

وبالطبع استفزت الزيارة آنذاك مركز كرداسة بقراها المختلفة، إذ تمّ الغمز بأهالي أبو رواش بطرقٍ مختلفة ابتداءً من الإشارة إلى أنَّ أصول قبائلها من ليبيا وتونس (أي أنّهم غرباء)، وانتهاءً بالإشارة إلى أنَّ أهاليها لهم امتيازات خاصة، فهم معفيون من دخول الجيش ويعاملون معاملةً تفضيليّة، وبالطبع فإنَّ الادّعاء الأخير عارٍ عن الصحة.

أولًا: حرص أغلب الذين أدلوا بشهاداتهم على التأكيد أنَّ كرداسة عاشت بلا شرطة لمدة سنة كاملة تقريبًا. وقد أكّدوا أنّ المدينة عاشت بتنظيم اللجنة الشعبية التي قادتها شخصيات من عائلات كبيرة ومحترمة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين. لقد كان طرد عناصر الشرطة أثناء ثورة ٢٥ يناير بوصفهم غرباء، وعندما عادوا بعد شهور، عادوا بوصفهم ضيوفًا وبشرط الاعتراف بنخبة المدينة، وقد أقيمَ مؤتمرٌ احتفاليّ بهذه المناسبة لتأكيد هذا الشرط.

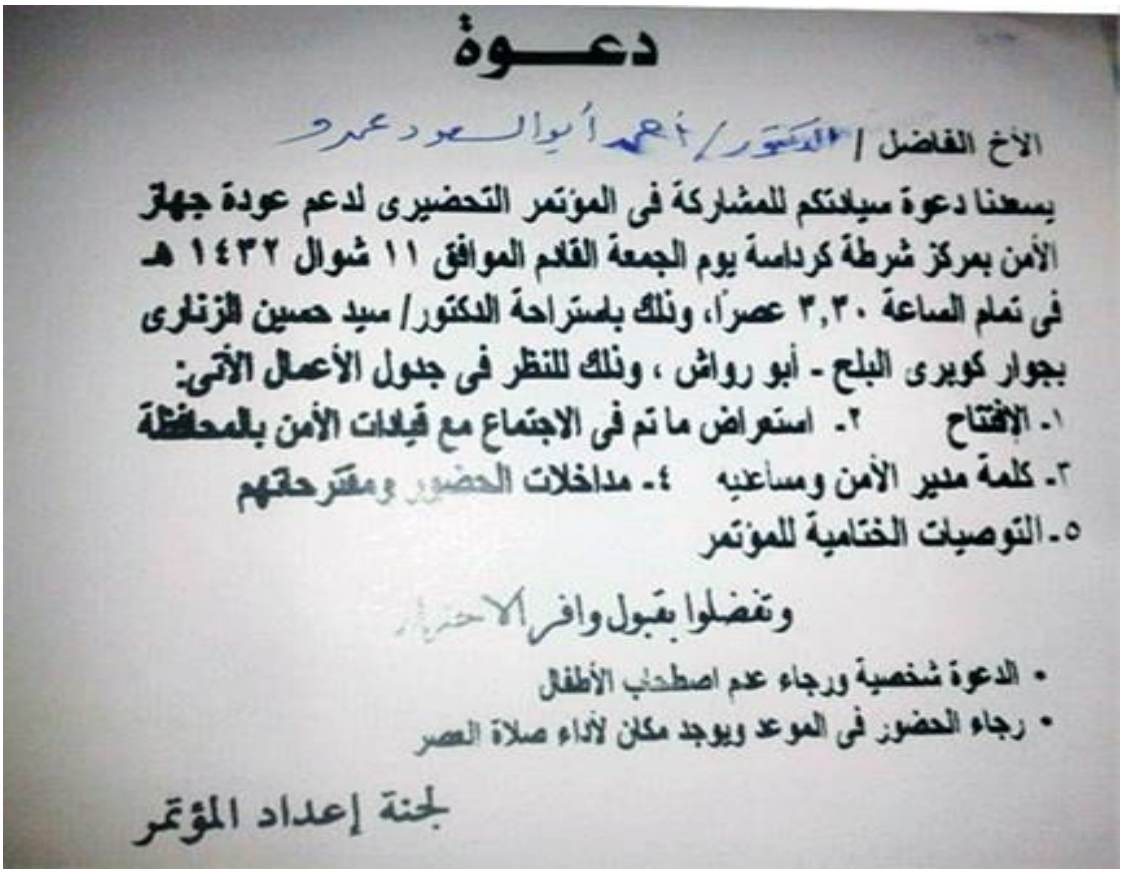

دعــــوة

الأخ الفاضل / الدكتور/ أحمد أبو السعود محمد

يسعدنا دعوة سيادتكم للمشاركة فى المؤتمر التحضيرى لدعم عودة جهاز الأمن بمركز شرطة كرداسة يوم الجمعة القادم الموافق ١١ شوال ١٤٣٢ هـ فى تمام الساعة ٣,٣٠ عصراً، وذلك باستراحة الدكتور/ سيد حسين الزناتى بجوار كوبرى البلح - أبو رواش ، وذلك للنظر فى جدول الأعمال الآتى:

١- الإفتتاح ٢- استعراض ما تم فى الاجتماع مع قيادات الأمن بالمحافظة

٣- كلمة مدير الأمن ومساعديه ٤- مداخلات الحضور ومقترحاتهم

٥- التوصيات الختامية للمؤتمر

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

- الدعوة شخصية ورجاء عدم اصطحاب الأطفال
- رجاء الحضور فى الموعد ويوجد مكان لأداء صلاة العصر

لجنة إعداد المؤتمر

***الدعوة التي تمّ توجيهها إلى وجهاء مدينة كرداسة لعقدِ مؤتمرٍ من أجل عودة مركز شرطة كرداسة.**

ثانيًا: لا شكّ في أنّ هذا الوضع الذي كان مريحًا بالنسبة إلى أبناء القرية، كان مؤقتًا وغير مقبولٍ بالنسبة إلى ضبّاط الأمن وعناصره الذين كانوا ينظرون إلى أنفسهم أنّهم موجودون بقوّة القانون وتحت غطاء شرعيّة الدولة. وقد تواترت شهادات أهالي كرداسة حول ذهاب "كبار وعقلاء البلد" إلى قسم الشرطة قبيل ساعات من الاشتباك، وتفاوضوا مع المأمور لمغادرة الضبّاط للمدينة بأسلحتهم، بعد تذكيرهم بعودتهم المشروطة،

ولكنَّ المأمور ردّ بعبارات أهانت نساء المدينة. كما أنَّ ذلك يفسّر المظاهر الاحتفاليّة التي أبدتها عناصر الشرطة أثناء قمع المظاهرات السلميّة.

لقد نسج أهالي كرداسة هذه القصة بتفاصيلها وفاعليها في نحو شهر، وكانت القصة بكلِّ عناصرها نتاجًا للتفاعل مع حملة التشويه التي مسّت المدينة من ساعة وقوع الجريمة وحتى ساعة الاقتحام بعد خمسةٍ وثلاثين يومًا، فقد عرضت الصحف المحليّة والفضائيات المصريّة عشرات التقارير المكتوبة والمصوّرة أعادت فيها شيطنة أهالي المدينة، متهمة إياهم بتجارة السلاح والإرهاب واحتضان الجماعات المسلّحة، وعلى مدار تلك الأسابيع انتظر الأهالي كلّ ليلة العقاب وعودة المحنة من جديد.

سياسات العقاب الجماعي ضدّ الريف: كرداسة مثالًا

كلّ المزايا التي يعتقدها أهالي مدينة كرداسة والتي تفرّق بين طبائعهم وطبائع الغرباء حيث "الشرّ" مصدره غرباء مجهولون – كما أوضحناها سابقاً – لم تكن مرئيّة حين قرر الجيش المصريّ وقوى الأمن إعادة الدولة من جديد. بالنسبة إلى الدولة، لا فرق بين كرداسة وأبو رواش وناهيا ودلجا؛ ففي الصعيد هنالك مشكلة دائمة مع أجهزة الدولة.

والدولة المصريّة حينما تقرر شنّ حملةٍ أمنيّة على إحدى قرى الصعيد، فإنّها لا تتعامل معها إلا بسياسات العقاب الجماعيّ، لأنَّ الوحدة الحقوقيّة الأصغر هناك في نظرها ليست هي المواطن كما هو المفترض، بل هي العائلة التي قد تضمّ عشرات العائلات ومئات الأفراد. لذلك، غالبًا ما يجري أثناء الحملات الأمنيّة إحراق البيوت واحتجاز عدد من أقرباء المطلوب أمنيًا وإذلالهم، وفرض حالات حظر التجوّل التي لا تخلو من عمليات نهبٍ للمحال التجاريّة والبيوت.

وفي هذه الحالات يتحرّك الجيش المصري يرافقه جيشٌ آخر من الإعلاميين وكتبة التقارير الصحفيّة الذين يقومون بشيطنة القرية المستهدفة وتحويل أهلها إلى مجرمين يستحقون ما يحصل لهم. وفي حالة كرداسة، نشرت الصحف المصريّة المختلفة عشرات التقارير التي وصفتها بأوصاف مثل البؤرة الإرهابية ومصدر الإجرام المسلّح ومعقل الجماعات التكفيريّة. ولم تتوانَ الصحف عن اتهام حتى النساء بالتحريض على

القتل. وتتصرّف وسائل الإعلام وكأنّ الجيش المصريّ ذاهبٌ بالفعل إلى حرب، لا لاعتقالِ مواطن أو مجموعة من المواطنين، وتشحن الرأي العام المصريّ بانتصارات موهومة غالبًا ما يكون ضحاياها أبرياء[٢٠].

ضاعت الحبكة التي صاغها أهالي كرداسة عن مجزرة قسم الشرطة وسط السيل الجارف من الموادّ الإعلاميّة المكتوبة والمتلفزة على مدار نحو شهر، وعرف أهالي مدينة كرداسة أنَّ ثمةَ حملة تأديبيّة قادمة إليهم لا محالة، تأخّرت بسبب الظروف التي تمرّ بها البلاد؛ إذ الاستراتيجيّة الأمنيّة المصريّة تلجأ عادة إلى تهدئة القاهرة والمراكز المدينيّة الحيويّة قبل أن تنقل المعالجة الأمنيّة لاحقًا إلى المحافظات الأخرى[٢١].

في فجر يوم الخميس الموافق ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ابتدأت عملية اقتحام كرداسة، وقد بثتها على الهواء مباشرة القنوات المصريّة بطريقة كرنفاليّة. حاصرت الدبابات والسيارات المصفحة مداخل مدينتيّ كرداسة وناهيا، وخلال عدة ساعات أغرقت المدينة بآلاف الأعيرة الناريّة الحيّة والقنابل المسيلة للدموع، وخلال النهار كلّه وحتى ساعات الليل تمّ اقتحام عشرات البيوت وتحطيم محتوياتها واعتقال قاطنيها سواء أكانوا رجالًا أم نساءً أم أطفالًا، بطريقةٍ مهينة. خرج الأهالي بعد صلاة الجمعة في اليوم التالي في كلٍّ من كرداسة وناهيا للتنديد بالاقتحام، وردّت قوات الشرطة والجيش المتمركزة في المدينتين بإطلاق الأعيرة النارية وقنابل الغاز؛ مما أدى إلى العديد من حالات الاختناق بين الأطفال.

---

[٢٠] نورد في ما يلي بعض الأمثلة حول هذه التقارير:

- "كرداسة ... من مقصد سياحي لبؤرة إرهاب"، جريدة **الوفد**، (٢٠١٣/٩/١٩): http://goo.gl/j6WKFq
- "فتح جمهورية كرداسة ... حلقة جديدة في مسلسل تحرير الوطن"، وكالة أنباء أونا، (٢٠١٣/٩/١٩): http://onaeg.com/?p=1172674
- "مصر تحرر كرداسة"، جريدة **الوطن** المصرية، (٢٠١٣/٩/٢٠): http://www.elwatannews.com/news/details/326462
- تحرير كرداسة، جريدة **المصري اليوم**، (٢٠١٣/٩/٢٠): http://www.almasryalyoum.com/node/2134951

[٢١] وحدة تحليل السياسات، "هل تعيد الاحتجاجات المناوئة للانقلاب النظر في الخريطة الانتقاليّة في مصر؟"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٣/٩/٢٣)، انظر:

http://www.dohainstitute.org/release/315ca619-068e-49ac-9f01-1c3b6b3c5110

انتشرت لاحقًا صور المنازل المحترقة وآثار اقتحام قوّات الأمن منازل الشخصيات المحليّة المحترمة بين النّاس بعد أن تمت سرقة ما يمكن سرقته وبعد تحطيم محتوياتها؛ فخلال أسبوعٍ واحدٍ جرى اقتحام منازل كلّ من حسن عدس ومحمد السيد الغزلاني ومحمد بشندي وعبد السلام بشندي (عضو مجلس الشعب المنحلّ عن حزب الحريّة والعدالة)، ووليد سعد أبو عميرة وأحمد مقلّد (المأذون الشرعي للمدينة) ومحمد نصر الغزلاني وأحمد أبو السعود، وتم اعتقالهم جميعًا مع بعضٍ من أفراد عائلاتهم. وقُدّرت الأموال وقيمة المصاغ المسروق بمئات الآلاف من الجنيهات المصريّة، بالإضافة إلى مئات المعتقلين من أبناء القرية على اختلاف توجهاتهم السياسية.

ومن خلال متابعة ما بثته وسائل الإعلام المصريّة ومقارنتها بشهادات أهالي المدينة، لوحظ ما يلي:

أولًا: لم تكتفِ أجهزة الأمن باقتحام منازل جميع الشخصيّات المعروفة بانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين، بل وصل الأمر أيضًا إلى اقتحام منازل أغلب الشخصيّات الاجتماعية المحلية وتحطيمها وسرقتها واعتقال بعض أفراد عائلاتهم، في عمليّةٍ لا يُفهم منها إلا إذلال نخبة المدينة التي أدارتها في أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

ثانيًا: صُوّر اقتحام المدينة على أنّه "تحرير"، على الرغم من أنَّ الشهادات المتواترة تنفي وجود أي عنصر مسلّح على أبواب المدينة أو في داخلها وقت الاقتحام، وحتى اللواء الذي قُتل أثناء الاقتحام، بيّن تقرير الطب الشرعي أن سبب وفاته هي رصاصة ٩ ميلليمتر أُطلقت من مكان قريب واخترقت جانبه الأيمن واستقرت في جدار الصدر، وهو ما رجّح احتمال مقتله بـ "نيران صديقة"، كما كشف عن ذلك أحد الناشطين الحقوقيين[٢٢].

ثالثًا: على مدار أكثر من شهر من عمليّة الاقتحام، استمرّت عمليّات المداهمة التي أخذت شكلًا استعراضيًا، واستمرّت الفضائيات المصريّة والصحف الخاصة بشكلٍ موازٍ اختلاق معارك "تطهير" تقوم بها قوّات الأمن لضربِ "معاقل الإرهاب"، لا أساس لها من الصحّة. كما تمَّ اختلاق قصصٍ على ألسنة أهالي المدينة تهلل للنظام الجديد وتدين قيادات جماعة الإخوان المسلمين في المدينة.

---

[٢٢] إسماعيل الإسكندراني، "حكايات أهالي كرداسة عن انتقام جماعي"، جريدة **الأخبار** اللبنانيّة، (٢٠١٣/٩/٢٥):

http://www.al-akhbar.com/node/191975

رابعًا: تدلّ طريقة الاعتقالات التي قامت بها قوّات الأمن المصريّة بأنّها ليست قائمة لا على المعلومات ولا حتى على "الحدس"، بل على مواقف اتهاميّة جاهزة ونزعة تأديبيّة انتقاميّة؛ فقد داهمت القوّات الأمنية منزل الشيخ مهدي الغزلاني لاعتقاله، وهو قيادي سابق في تنظيم الجهاد الإسلاميّ، فأخبرهم الجيران أنّه مات منذ سبعة أشهر. وعلى هذا النمط كان الاعتقال عشوائيًا وكان المطلوبون هم أنفسهم في أيّ سياق (إسلامي، عضو لجنة شعبيّة ... إلخ)[٢٣]. وهو ما يكشف عن جهل الدولة بالريف المصريّ واستغنائها عن "المعلومات" بالتعامل معه واستسهال إدارة تناقضاته عبر الصور النمطية.

لقد أظهرت الطريقة التي تمَّت معالجة أزمة كرداسة فيها بأنَّ الدولة المصريّة تحمل وجهة نظرٍ أمنية تجاه الريف المصري تخرج كليًّا عن إطار القانون، وهو ما يؤدي إلى تأزيم العلاقة مع المجتمعات المحليّة وتعميق اغترابها، ومن ثمَّ، تجديد الحياة في البنى ما قبل الحداثيّة التي يحتمي بها الأفراد. وبالنسبة إلى حالة قصة كرداسة، فلم يعنِ ذلك إلا إعادة إنتاج الذاكرة المجتمعية المحليّة الصغيرة بدلًا من تجاوزها في إطار القانون.

[٢٣] مقابلة مع الباحث والناشط الحقوقي إسماعيل الإسكندراني، بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٤.

خاتمة

سعت هذه المقالة إلى محاولة رصدِ جانبٍ محدد زمانيًا ومكانيًا من جوانب العلاقة بين الدولة المصريّة والمجتمعات المحليّة، وبخاصة بعد الاضطرابات الأهليّة التي وقعت في البلاد بعد الانقلاب العسكري في ٣ تموز/ يوليو. وقد حرصت في القسم الأوّل على سبر التاريخ الاجتماعي المحلّي الخاص بمدينة كرداسة بصورة مختصرة، والتي تحمل ذاكرةً مأساويّة مستعادة وفق آليّة "المعاد" السيكولوجي – الاجتماعي منذ أيام نظام الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، وهو ما أدى إلى أن تتخذ موقفًا متحفّظًا إزاء الدولة طوال العقود الخمسة السابقة.

وقد اعتمدنا على معطيات ميدانيّة في ضوء الشهادات التي قام الباحث بإجرائها وأخرى نشرها أصحابها على مدوّناتهم الشخصيّة، فحوّلوها من شهاداتٍ إلى نصوص؛ لعرض القصة التي رواها الأهالي عن المجزرة التي حصلت في يومِ فضِّ اعتصاميّ رابعة العدوية والنهضة ونقدها الداخليّ والخارجيّ. تلك القصة حاولت شقَّ طريقها مقابل القصّة الرسميّة التي روتها أجهزة الإعلام المصرية، ولكنّها لم تشفع لإنقاذ أهالي المدينة من سياسات العقاب الجماعي التي ينتهجها النظام ضدّ الريف.

تعطي قصّة كرداسة نموذجًا للآلية التي تتعامل بها الدولة المصريّة مع الهوامش الريفيّة وخصوصًا المتمدنة منها، وهي علاقة ناتجة أساسًا من طريقة تعاملها، بل تجدُ أنّه من الأسهل التعامل مع العائلة أو القبيلة على أنّها الوحدة الأصغر حقوقيًا، وهو ما يؤدي في الغالب إلى ميلِ الأهالي إلى رفض الدولة ومعاملتها معاملة الغرباء. ويؤدي هذا في أوقات الأزمات إلى الهجوم على مرافق الدولة ومؤسساتها التي غالبًا ما تتمثّل بالمراكز الشرطيّة ومقارّ المحافظات.

وقد أظهرت حالة كرداسة أنّ سلوك الدولة وأجهزتها تجاه الريف ما زال كما هو منذ ولادة الدولة العسكريّة في الخمسينيات من القرن المنصرم، وهي بذلك لا تؤدي إلا إلى عرقلة حالة الاندماج الاجتماعيّ القائم على المواطنة، وتؤدي، من ثمّ، إلى إعادة إنتاج المظلوميّة المحليّة وذاكرة المحنة.